الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة

الحكومة - الولاة
GOUVERNEMENT - WALIS

لقاء الحكومة - الولاة

RENCONTRE GOUVERNEMENT - WALIS

حكامة غير ممركزة من أجل جماعة إقليمية

حصينة، مبدعة، مبادرة

28-29 نوفمبر 2018

الورشات

الصحافة

قصر الأمم- نادي الصنوبر -الجزائر

interieur.gov.dz

ورشة 01

اللامركزية الخيار الأوحد للعمل العمومي

01 الإشكالية:

اللامركزية هي أساس دستوري بدأ في الجزائر غداة حصول البلد على الاستقلال.

رفعت الحكومة في خطة عملها مبدأ تعزيز اللامركزية كشرط لحوكمة إقليمية وإدارية أفضل الذي يهدف إلى النجاعة وكذا فاعلية العمل العمومي بشكل عام.

ان التحول في دور الدولة من مسيرة الى منشطة و ضابطة و مراقبة يستدعي مقاربة و تصورا جديدا لدور الجماعات الاقليمية ضمن مسار تكاملي يضمن ربط النشاط العمومي بنجاعة و فعالية بحكم قرب الجماعات الاقليمية من المواطنين و هو ما يتطلب تزويد بالوسائل التقنية و البشرية و المالية التي تمكنها من ممارسة صلاحياتها طبقا لمهامها و اختصاصاتها. إلا أنه رغم هذا القرب ، تواجه الجماعات الإقليمية صعوبات هائلة تمنعها من تجسيد الأهداف المسطرة من قبل السلطات العمومية من حيث تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحريك التنمية المحلية.

هذه الصعوبات تكمن لاسيما في وجود العديد من الإجراءات والقرارات الإدارية التي ما زالت مركزية ، مما أثر على جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين وكبح الديناميكية الاقتصادية على المستوى المحلي.

باختصار ، المزيد من اللامركزية يجب أن ينظر إليها على أنها ناقلة للتنمية المحلية و الاستجابة لتطلعات المواطنين.

02 أهداف ورشة:

- إعادة تركيز دور الدولة ومكوناتها الإقليمية.
- توضيح المهام ،الاختصاصات والمسؤوليات المنوطة للإدارات المركزية والمحلية.
- إزالة القيود التي تشكل ثقل على التنمية المحلية.
- مرافقة التغييرات المتوقعة على المستوى الأقاليم لخلق **ديناميكية إقليمية** قائمة على التنمية الداخلية **développement intrinsèque**.
- دعم المبادرات المحلية التي من المرجح أن تحرر الإمكانيات التي تخفيها الأقاليم.
- تعزيز القدرات التشاركية للجماعات الإقليمية (الولايات والبلديات) في مسار التنمية الوطنية.
- تحسين الحوكمة الإقليمية المحلية وتخليصها من الأعباء البيروقراطية ، من أجل فعالية أكثر للخدمة العمومية.

ورشة 02

الجودة والتحول :
تحديات المرافق العمومية الجـواريـة

01 الإشكالية:

لقدمنح المشرّع السلطات المحلية دوراً محورياً في الإعداد والتفعيل السلس للمواعيد الظرفية من خلال صلاحيات تسيير الخدمات العمومية الجوارية التي يتم توفيرها لصالح المواطنين في مناسبات مختلفة: الدخول المدرسي، موسم الاصطياف، التضامن خلال شهر رمضان وكذا في إطار عمليات النظافة والنقاوة.

وفي هذا الشأن، تم تسجيل تقدم في المواعيد المختلفة بفضل تعبئة الموارد البشرية والمادية للجماعات المحلية من أجل توفير خدمة عمومية ذات جودة، ومتحولة باستمرار من أجل مراعاة تطلعات المواطنين.

ومن هذا المنطلق، وبالإضافة إلى إصلاح الإجراءات وتكييفها، وتحديث أدوات إدارة المرافق العمومية وتحسين ظروف عمل الموظفين، فإن الرهان الرئيسي وراء هذه التطورات هوالتمويل.

وعلى هذا الأساس، فإنه يجب على السلطات المحلية دمج رؤية اقتصادية لترقية مرافق عامة ذات مردودية وجودة لضمان التحسين المستمر في تسيير المواعيد المختلفة.

02 أهداف ورشة العمل ومحاورالمناقشة:

تتمثل أهداف هاته الورشة فيما يلي:

1- فيما يخص التحضير للدخول المدرسي:

في إطار التحضير للدخول المدرسي القادم، يجب علىجميع المتدخلين بذل جهد خاص على مختلف المستويات: التنظيمية والمالية والإدارية لضمان تحسين ظروف تمدرس التلاميذ، و ذلك من أجل مواجهة ومعالجة النقائص المسجلة خلال المواعيد السابقة.

ولتحقيق لهذه الغاية، ينبغي على الجماعات المحلية السهر على ضمان توفير جميع الشروط لاستقبال أطفالنا في أحسن الظروف.

يرمي هذا الموضوع إلى تحديد الأهداف التالية:

- تخطيط برنامج متعدد السنوات حسب الأولوية لصيانة وإعادة تأهيل البنية التحتية للمدارس من أجل القضاء على أي مخاطر فيما يتعلق بالسلامة والنظافة العامة؛
- تحديد أولويات الإجراءات لتحسين الخدمات المقدمة: الاطعام،النقل،الإقامة، المنح الدراسية،منحالتضامن، الكتب المدرسية .... منخلال وضع نظام مبتكر وفعال في إدارة هذه الخدمات؛
- تطوير برنامج وطني لتهيئة المباني والمطاعمالمدرسية، لا سيما المطاعم غير النموذجية (غرفة الطعام والمباني المهيئة)، وكذلك تعزيز الموارد البشرية والمادية للمطاعم العادية التي يمكن تحويلها إلى مطاعم مركزية
- الشروع في التفكير في إنشاء طرق أخرى لإدارة المطاعم المدرسية بما في ذلك طريقة التفويض لفائدة متعهدي المطاعم وذوي المشاريع المصغرة والمتوسطة المتخصصة في عمليات الترميم، بالإضافة إلى إدارة المؤسسة عن طريق إشراك جمعيات أولياء التلاميذ في إدارة المطاعم المدرسية
- وضع برنامج وطني لتحسين قائمة الوجبات المدرسية لضمان الجودة الغذائية للوجبات المقدمة لأطفال المدارس ؛
- دراسة المتغيرات لتحديد المستفيدين من الوجبات المدرسية، حسب مستوى دخل الأسرة ؛
- إنشاء نظام للمعلومات لمتابعة المدارس الابتدائية بهدف إنشاء بنك معلومات يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالمدارس الابتدائية على المستوى الوطني.

2- التحضير لموسم الاصطياف:

موسم الاصطياف هو الحدث الموسمي الكبير الذي يكون بطبيعته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أداة قوية ومكسبا قيما للبلديات والولايات الساحلية الذي يجب ان تحصل من خلاله على أكبر قدر من الفائدة، سواء من حيث الدخل المالي بسبب التدفق الهائل للزوار المصطافين، فضلا عن خلق الوظائف المحلية وتفعيل الأنشطة الاقتصادية المتعددة والمتنوعة المرتبطة بهذا الحدث.

ولتحقيق هذه الغاية، تهدف الجماعات المحلية في المقام الأول إلى إرضاء المصطافين من خلال تزويدهم ببيئة آمنة وصحية للاسترخاء مع تعزيز المكاسب للجماعات المحلية الساحلية،

يرمي هذا الموضوع إلى تحديد الأهداف التالية:

- تفعيل الدور الاقتصادي للبلدية والولاية التي يجب ان تحقق على اقصى قدر من عائدات الشواطئ من خلال تقديم أفضل الظروف لإقامة واسترخاء المصطافين.
- اتخاذ فرصة موسمية للتدخلات الاقتصادية المربحة للجماعات المحلية، واستغلال كافة المحصلات الجبائيةالمناسبة والإتاوات

- وضع إجراءات مبتكرة لتلبية احتياجات الزوار المصطافين من مياه الشرب،والنظافة، والمنتجات الغذائية،والنقل، والرياضة والأنشطة الثقافية ... الخ.
- تشجيع الشباب الذين تكونوا في مدارس ومعاهدالتكوين المهني المتخصصة في السياحة وكذا اصحاب المشاريع في إطار آليات دعم التشغيل ANSEJ لإدارةالشواطئ.
- تعزيز الاعمال الهادفة إلى توفيرالمخيمات لصالح أطفال القادمين من الجنوب والهضاب العليا.
- تسليط الضوء على كل المعوقات التي قد تؤدي إلى تعطيل السير الحسن لموسم الاصطياف، بهدف تبني رؤية جديدة لتحسين إدارة هذا الموسم.
- تعزيز الاتصالات والجهود التي تبذلها السلطات العامة ولا سيما من خلال أجهزة الراديو الرقمية والمحلية وغير الإعلامية.

3- نظافة المحيط والاقتصاد التدويري:

إن إشكالية نظافة المحيط من منظور اقتصادي هدفه الرئيسي تحويل إدارة النفايات إلى قطاع اقتصادي (جمع وفرز وإعادة تدوير) التي تولد الثروة وتوفر فرص العمل. وينبغي اعتبار هذا النشاط فرصة اقتصادية، وللمساهمة في التمويل الذاتي للجماعات المحلية وتعزيز الاقتصاد المحلي.

الجزائر، تحصي اليوم أكثر من 11 مليون طن من النفايات المنزلية على المستوى الوطني بمعدل نمو يبلغ 3٪ سنويًا.

ولهذا الغرض، فإن النفايات التي يتم جمعها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل البلديات أو الولايات هي موارد مهمة للغاية يجب استغلالها. فلا يجب أن تفكر السلطات المحلية في التخلص من النفايات، على قدر التفكير في إعادة التدوير وإعادة استخدامها، من خلال تفضيل إنشاء شركات صغيرة أو مؤسسات عامة تشارك في عمليات استرجاع النفايات: الفرز والتجميع والمعالجة والتحويل.

يصبو هذا الموضوع إلى تحديد الأهداف التالية:

- تثمين عائدات النفايات المنزلية، لا سيما من حيث الجباية،من خلال (الحد او التقليل، إعادة الاستخدام، إعادة التدوير / السماد، واحترام قواعد الفرز عند المصدر؛
- تطوير القطاع الرسمي وإيجاد تدابير تنظيمية لتأطير القطاع غير الرسمي للاستفادة من سوق النفايات الذي تم تقييمه بـ 38 مليارديناز؛
- تعزيز دائرة التقييم الأكثر ملائمة للسياق الاقتصادي للجماعات المحلية، وهي: أ-تثمين المواد (معالجة النفايات القابلة لإعادة التدوير كمواد خام ثانوية)؛ ب. انتاج الطاقة (توليد الكهرباء من النفايات غير القابلة لإعادة التدوير)؛

- تحقيق التوازن المالي بين النفقات الاستثمارية المطلوبة وإيرادات الجماعاتالمحلية؛
- إعادة التفكير في دور ودخل مكاتب الصحة البلدية (BHC) في هذا المجال،من خلال منحها دوراً جديداً في هذا المجال
- مراجعة السند القانوني لهذه المكاتب (BHC) ، الذي يقتصر دوره على قضايا الرقابة التقنية.

4- في مجال الطاقات المتجددة:

وضعت الجزائر أهدافًا طموحة في مجال فعالية الطاقة وتنمية الطاقات المتجددة إلى آفاق سنة 2030. ترمي هذه الأهداف إلى التحضير لانتقال الطاقة نحو نظام متنوع، أقل انبعاثًا للغازات، مع السماح بالتنمية الاقتصادية المستدامة وتأمين الامدادات الطاقوية.

تحقيقا لهذه الغاية، تلعب الجماعات المحلية دورا اساسيا في تفعيل الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة على المستوى المحلي، من خلال اتخاذ إجراءات على مستوى اقاليمها (الانارة العمومية والمدارس والمساجد والبنى التحتية الإدارية) ومحيطها، مناطق معزولة ومتباعدة،المناطق الزراعية. يتمثل التحدي في إشراك الجماعات المحلية في ديناميكية النمو الأخضر.

كما أن لها دورا رائدا في إنشاء وترقية سوق الكفاءة الطاقوية و الطاقات المتجددة وتنشيطها من خلال العمل على المستوى المحلي والآثار التي تعود بالفائدة على حد سواء في خفض تكاليف الطاقة البلدية فضلا على خلق فرص العمل التي باتت مصدر قلق للسلطات العمومية.

يصبو هذا الموضوع إلى تحديد الأهداف التالية:

- تحديد سياسة طاقوية واضحة ومستدامة على مستوى البلديات.
- إنشاء عرض محلي في مجال الطاقة المتجددة بهدف تطوير السوق.
- تخصيص ميزانية سنوية للفعالية الطاقوية أو الطاقة المتجددة وفقًا لخطة عمل محددة
- تخفيف الاعباء المفروضة على ميزانية الجماعات المحلية عن طريق خفض فاتورة الطاقة الخاصة بهم.
- البحث عن مصادر اخرى لميزانية البلدية من أجل تحقيق الفعالية في استخدام الطاقة أو الطاقة المتجددة.
- التكوين المستمر للفرق المكلفة بالطاقة المتجددة الواجب نشرها على مستوى الولاية والبلدية.
- لمساهمة في الجهود العالمية والوطنية لمكافحة تغير المناخ من خلال الحد من انبعاثات غازات المسببة للاحتباس الحراري.

ورشة 03

جاذبية الإقليم:
رهان مقاولاتية الجماعات الإقليمية

01 الإشكالية:

منذ عام 2000، عرف بلدنا انتعاشا واسعا في إعادة البناء والتنمية، مس بجميع قطاعات الحياة.

واليوم، الأمر متروك لنا لإعدادوتهيئة بلدنا في تنظيمه الإقليمي لمواجهة المواعيد المستقبليةالكبرى.

يكمن هذا التحديأيضا في جاذبية أقاليمنا، من خلال تحسين وتنويع وعصرنة عروض البنى التحتية والرقمنة والابتكار وتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية، مع ضمان التنمية وتسليط الضوء على امكانيات الإقليم.

التوزيع غير المتوازن للسكان والأنشطة

يعرف الإقليم الجزائري اختلالات مهمة ليس فقط ما بين مكوناته الإقليمية الرئيسية، ولكن أيضا ضمن النظام الحضري وبين المدن والريف. لهاته الاختلالات عواقب وخيمة من حيث التأثير على التنافسية والجاذبية ناهيك عن الاختلالات ذات الصلة بالضغط والازدحام في الفضاءات الأكثر تنافسية (لاسيما منها المدنالكبرى الساحلية) إضافة إلى مساحات معتبرة من الإقليم المتروكةبعيدة عن الديناميكيات الاقتصادية. بالتاليفإن هذه الاختلالات تولد تفاوتا مهمافيما بين الفضاءات الساحلية والداخلية، وفيما بين المدن وما بين المدن والريف.

يكشف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) أن 63 ٪ من السكان يجتمعون في الشمال في مساحة تمثل٪04 من الإقليم الوطني.٪28 منهم يتمركزون في الهضاب العليا، وهو ما يعادل ٪09 من الإقليم، في حين ان الجنوب، أي 87 ٪ من الإقليم لا يستقبل إلا 09 ٪ من السكان.

02 أهداف ورشة:

تمر الجزائر اليوم بمرحلة انتقالية اقتصادية تامة. لقد أصبح الاقتصاد الموجهجزءا من الماضي، فلقد اقيمت إصلاحات هيكلية عميقة من أجل هيكلةالاقتصاد المحلي وفتح الإقليم أمام الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

إن عوامل الإنتاج في الوقت الراهن موزعة على كامل الإقليم الوطني وهي وتستخدم مختلف معايير الجاذبية في مواقعها. فالصلة بين الإقليم والاقتصاد هي إذن رهان مهم لجاذبية الإقليم.

هذه التطورات هي حاملة لتحولات عميقة في تنظيم الأقاليم وفي الطريقة التي من المتوقع تهيتها. مع مراعاة الأقاليم في ضوء قواعد السوق، التي تجعلها تبدو كقواعد للإنتاج وللمبادلات المنفتحة نسبيا ومع مميزات أكثر أو أقل تأكيدافي المنافسة الوطنية والعالمية. وفي هذا السياق، أصبح من الواضح الآن أكثر من أي وقت مضى أن الجماعة الإقليميةتشارك في تهيئة الظروف لجاذبية الأقاليم بتأكيد قدرتها على الإنتاج والتبادل وفقا لقواعد الاقتصاد الليبرالي الحديث، واستقطابالقدرات والكفاءات الفنية، والتكنولوجيا، والاستثمارات الوطنية والأجنبية الخلاقة للثروة.

في هذا السياق،ستتطرق هاته الورشة إلى كيفية بلورة وتكريس ثقافة المقاولاتية لدى الجماعة الإقليمية من أجل تمكينها من خلق ظروف موائمة لتعزيز جاذبيها وخلق جو ملائم لنشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، PME-PMI والمؤسسات الناشئة les Start-up ، وجلب الاستثمارات الوطنية وحتى الأجنبية الخلاقة لمناصب الشغل والثروة، في مختلف المجالات (الزراعة، السياحة، الصناعة، الخدمات، والرقمنة).

ورشة 04

من أجل بيئة إقليمية رقمية معاصرة وميسرة

01 الإشكالية:

في إطار تنفيذ برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي يولي أهمية خاصة لعصرنة المرفق العمومي وإدارة بلدنا، قامت وزارة الداخلية بإشراك جماعاتها الإقليمية في مسار التحول نحو الرقمنة الكلية من خلال إطلاق مشروع واسع في العصرنة : رقمنة الحالة المدنية، عصرنة و تأمين كل الوثائق، البلدية الالكترونية (E-commune) ، الشباك الالكتروني و نظم المعلومات لتسيير ودعم اتخاذ القرار.

هذا المشروع الضخم ، إذا كان يجلب فرصًا حقيقية لوضع نظام إيكولوجي رقمي للجماعات المحلية لصالح خدمة عمومية حديثة ومبسطة ، فلن يتحقق بدون رهانات ودون قيود.

– ما هي هذه الفرص وما هي التحديات والقيود التي يمكن أن تبطئ مسار رقمنة الجماعات الإقليمية؟

02 أهداف ورشة:

- الشروع في تأمل يهدف إلى تحديد جميع الشروط اللازمة لتنشئة النظام الإيكولوجي الرقمي للجماعات الإقليمية. (تحديد المؤهلات والأسباب الكابحة ؛
- تحديد الفرص المتاحة من تطور الاستخدام الرقمي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات الإقليمية ؛
- تحديد توصيات ملموسة التي تشكل قاعدة للجماعات الإقليمية لإعداد خريطة الطريق لإنجاح التحدي في الإنتقال الرقمي.

ورشة 05

المبادرة والشراكة من أجل اقتصاد محلي ناشئ

01 الإشكالية:

لا يمكن فصل التنمية الإقليمية أو المحلية عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

ولهذا السبب، استفادت مشاريع التنمية المحلية، في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، وخاصة منذ عام 2000 ، من اهتمام خاص من طرف السلطات العامة. وقد ظهر هذا الاهتمام من خلال التخصيصات الميزانية الموجهة لهذا الشطر في مختلف البرامج الخماسية التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية.

ومع ذلك، فقد كانت المشاريع المختلفة المدرجة في هذا الإطار لفائدة الجماعات الإقليمية (الولايات والبلديات) ، ساهمت بشكل كبير في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين. غير انه في الحقيقة أن الخطة الاقتصادية تبين أن مفهوم التنمية المحلية الذي ساد حتى ذلك الوقت، أسفر عن نتائج دون المستوى ولا علاقة لها بالجهود المالية التي تبذلها الدولة. لأن التجهيزات المبرمجة والمحققة كانت بالتأكيد داعمة للجانب الاجتماعي، ولكن النتيجة الاقتصادية التي يمكن استخلاصها من هذه الإنجازات كانت مهملة إلى حد ما.

من الواضح أن البنى التحتية الأساسية والتجهيزات التي تم تحقيقها من خلال البلديات والولايات، في جميع ربوع الوطن، تشكل اليوم قاعدة صلبة لديناميكية حقيقية وتنوع في الاقتصاد الوطني.

واليوم، أصبحت جميع الشروط متوفرة للتحرك نحو هذا النموذج الجديد للحكم والنمو الاقتصادي، لا سيما وأن المراجعة الدستورية الأخيرة التي قام بها فخامة رئيس الجمهورية وضعت المبادئ المؤسسة لاقتصاد مفتوح ومتنوع يحرر المبادرات على جميع المستويات، وخاصة على مستوى السلطات المحلية.

ويستند هذا التوجه الجديد للحكومة الآن إلى البحث عن النمو الاقتصادي الفعلي والحقيقي، او بمعنى آخر، ذلك الذي يقوم على الشركات المنتجة للسلع والخدمات.

بطبيعة الحال، يشكل تكوين الثروة حكرا على الشركات، ولكن هاته الأخيرة تتطور بالضرورة في بيئة وعلى أقاليم معينة والتي تعتبر اليوم كأدوات للنمو الحقيقي.

وبالتالي، فإن التحدي في السنوات القادمة هو الانتقال نحو دينامية إقليمية تقوم على مبادئ التنمية الذاتية.

ولمواكبة التغييرات المتوقعة، يتم التركيز على تحرير المبادرات المحلية وتطوير شراكة وثيقة بين السلطات المحلية وشبكة الشركات والمتعاملين الاقتصاديين لتقدير الإمكانات المتواجدة في المناطق.

02 أهداف ورشة:

رسم خارطة طريق لظهور اقتصاد محلي حقيقي ، يقوم على تعزيز إمكانات المناطق المحلية، وتعزيز قدرتها التنافسية الاقتصادية وطريقة للحكامة الاقتصادية المحلية التي ستؤدي إلى:

- تخفيف النفقات والاستخدام الأمثل لجميع الموارد؛
- تنشيط الاستثمار الاقتصادي المحلي حول تقييم الموارد المحلية غير المستغلة؛
- توجيه عملية العصرنة نحو تحقيق أهداف الكفاءة والربحية الاقتصادية.
- وضع الأدوات الفعالة لدعم جميع المبادرات المحلية التي تطلق القدرات الإنتاجية للأراضي، لا سيما من خلال دعم التوسع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة PME/PMI/TPE/Start-Up
- وضع آليات أكثر مرونة لإدارة الخدمات العامة.
- الترويج لمناطق النشاط الصغرى والمناطق الصناعية ، وآلية تطوير الاستثمار تتطلب الأعباء على ميزانيات الدولة والحكومات المحلية شراكات بين القطاعين العام والخاص، ولكن أيضًا الشراكات بين القطاعين العام والعام.
- دراسة حالة الاستثمارات التي يعهد إليها بالوالي والتي لا يمكن تشغيلها؛ من وجهة نظر تنظيم ممكن مما يسمح للمستثمرين باستغلال أو توسيع مشاريعهم ؛
- الحاجة إلى التنسيق مع السلطات المحلية في تصميم وتنفيذ المشاريع المخططة على مستوى المدن الجديدة ؛
- إنشاء نظام معلوماتي جغرافي لتصميم قاعدة بيانات للأراضي يتم استصلاحها على المستوى المحلي ، والتي يجب تحديثها بانتظام وبانتظام من مختلف القطاعات التي لديها معلومات عن توافر الأراضي؛
- النهج الاقتصادي للشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنويع أساليب الإدارة.